

# اجتماع الجمعية العامة السنوية

SHAKER GROUP



مجموعة شاكرا

المكان: مدينة الرياض – عبر وسائل التقنية الحديثة  
التاريخ: الاثنين 01 ذو الحجة 1447 هـ  
الموافق: 18 مايو 2026 م  
الوقت: 7:00 مساءً



شركة الحسن غازي ابراهيم شاكرا  
AL-HASSAN GHAZI IBRAHIM SHAKER CO.

## جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م ومناقشته.
2. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م بعد مناقشته.
3. الاطلاع على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م ومناقشتها.
4. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م.
5. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي او ربع سنوي عن السنة المالية 2026م.
6. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة المجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة المدرجة.
7. التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوية من العام المالي 2026م، والربع الأول من العام المالي 2027م، وتحديد أتعابه.



البند  
الأول

الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية  
في 2025/12/31م ومناقشته.





يمكن الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية  
في 2025/12/31م عبر الرابط التالي:

(تقرير مجلس الإدارة)





البند  
الثاني

التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية  
المنتهية في 2025/12/31م بعد مناقشته.



## تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

### تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

#### رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

#### ما قمنا بمراجعتَه

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

#### أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

#### الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية لمنشآت المنافع العامة. كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

#### منهجنا في المراجعة

#### نظرة عامة

- الامور الرئيسية للمراجعة
- الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية
- تقييم الاستثمار في الشركات زميلة

شركة برايس وترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون (شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة)  
ليسن فالي البرج ١٢ و ١٣، طريق الملك خالد  
هاتف: ٩٦٦-٠٤٠٠ ٢١١ (١١) فاكس: ٩٦٦-٠٤٠١ ٢١١ (١١)

## تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

### منهجنا في المراجعة (تتمة)

#### نظرة عامة (تتمة)

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الاجتهادات التي اتخذها أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

#### الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

## تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة

### الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية

- تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها والمتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية ما يلي:
- حصلنا على فهم تصميم وتطبيق لأدوات الرقابة الرئيسية على عملية احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- حصلنا على نموذج الإدارة لتقييم الانخفاض في القيمة وقمنا بفحص الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك الافتراضات المستخدمة في حساب احتمالية التخلف عن السداد، من خلال المقارنة بالبيانات التاريخية واختبار هذه الافتراضات. كما أخذنا في الاعتبار إدراج عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية لعكس أثر الأحداث المستقبلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما قمنا أيضاً باختبار الدقة الحسابية للنموذج.
- على أساس العينة، قمنا بفحص صحة البيانات التاريخية وتحليل أعمار الذمم المدينة التجارية والمستخدم كمدخلات في نموذج الخسارة الائتمانية.
- استعناَ بمتخصصينا لمساعدتنا على فحص المنهجية المستخدمة في احتساب مخصص الذمم المدينة التجارية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ بما في ذلك مراجعة النموذج واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بأخذ الأثر المحتمل للعوامل الاقتصادية الكلية على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بعين الاعتبار، بما في ذلك مراجعة التغيرات المحتملة بشكل معقول في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية ذات الصلة.
- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية للمجموعة مبلغ ٥٣٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٤٧١ مليون ريال سعودي) مع مخصص خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ ٤٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٤٩ مليون ريال سعودي).
- تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الذمم المدينة التجارية (المدرجة بالتكلفة المطفأة) منخفضة القيمة الائتمانية. قامت إدارة المجموعة بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المبسط وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ لتحديد مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات مختلفة وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بخبرة المجموعة في تحصيل الذمم المدينة التجارية.
- لقد اعتبرنا أن هذا الأمر هو أحد الأمور الرئيسية للمراجعة حيث تطبق الإدارة أحكاماً هامة في تحديد مخصص مناسب لخسارة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية والتي تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي والقيمة الزمنية للمال.
- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع للسياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٢-٢ (ع)، وإيضاح رقم ٣ (ب) للأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، وإيضاح رقم ٦ حول القوائم المالية الموحدة للإفصاحات ذات الصلة.

## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة

### تقييم الاستثمار في الشركات الزميلة

- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في شركاتها الزميلة مبلغ ٥٣٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٥٠٥ مليون ريال سعودي).
- تتعرض المجموعة من خلال شركاتها المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية لمخاطر الانخفاض في القيمة وذلك بناءً على أداء الشركة الزميلة والبيئة التي تعمل بها. تأخذ إدارة المجموعة بعين الاعتبار ما إذا كانت هناك مؤشرات على الانخفاض في القيمة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة وتجري اختبار الانخفاض في القيمة كل سنة على الأقل لتقييم إمكانية استرداد هذه الاستثمارات باستخدام نموذج قيمة الاستخدام.
  - يتطلب تقييم الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات أحكاماً جوهرية تتعلق بنمو المبيعات المستقبلية وربحية الشركة المستثمر فيها، وتوقعات التدفقات النقدية واختيار معدل الخصم المناسب، علاوة على ذلك، هناك خطر بأن تكون القيمة الدفترية للاستثمار أو الانخفاض في القيمة ذات الصلة غير صحيحين.
  - لقد اعتبرنا تقييم الاستثمار في الشركات الزميلة من أمور المراجعة الرئيسية نتيجة للأحكام والافتراضات الهامة المتضمنة في عملية تقييم الانخفاض في القيمة، ولما تمثله قيمة الاستثمار من نسبة جوهرية من مجموع الموجودات للمجموعة.
  - لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع للسياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٢-٢ (د)، وإيضاح رقم ٣ (ج) للأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، وإيضاح رقم ٧ حول القوائم المالية الموحدة للإفصاحات ذات الصلة.
- تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها والمتعلقة بتقييم الاستثمار في شركة زميلة ما يلي:
- حصلنا على فهم تصميم وتطبيق لأدوات الرقابة الرئيسية على عملية تقييم الاستثمار في الشركات الزميلة.
  - استعنا بمتخصصين التقييم الداخليين لدينا لتقييم منهجية وطريقة التقييم والافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في حساب قيمة الاستخدام. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الهامة للإدارة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ونمو المبيعات وربحية الشركة المستثمر فيها ومعدلات الخصم، كما قمنا بإجراء تحليلاً للحساسية على هذه الافتراضات الرئيسية.
  - مقارنة افتراضات الإدارة وتطبيق فهمنا للاحتتمالات المستقبلية للأعمال من مصادر داخلية وخارجية، ومقارنة التوقعات بالأداء التاريخي للشركة الزميلة.
  - تقييم مدى اكتمال ودقة المعلومات التي استخدمتها الإدارة كأساس في تقييمها.
  - تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

### معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة، لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للمجموعة أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

### مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً ليتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهرية عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

## تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر المحترمين

### مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
  - استنتاج مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
  - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
  - تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة، كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة المنفذة لأغراض المراجعة للمجموعة، ونظّل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.
- كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز



خالد أحمد محضر

ترخيص رقم ٣٦٨

٩ رمضان ١٤٤٧ هـ  
(٢٦ فبراير ٢٠٢٦ م)



البند  
الثالث

الاطلاع على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في  
2025/12/31م ومناقشتها.





يمكن الاطلاع على القوائم المالية الموحدة عن السنة المالية  
المنتهية في 2025/12/31م عبر الرابط التالي:

(القوائم المالية)





البند  
الرابع

التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة  
المالية المنتهية في 2025/12/31م.





## البند الخامس

التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية  
بشكل نصف سنوي او ربع سنوي عن السنة المالية 2026م.





## البند السادس

التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيحة الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة المجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة المدرجة.





## البند السابع

التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوية من العام المالي 2026م، والربع الأول من العام المالي 2027م، وتحديد أتعابه.





## تقرير لجنة المراجعة

أعدت لجنة المراجعة في شركة الحسن غازي ابراهيم شاكر "الشركة" تقريرها السنوي بما يتوافق مع المتطلبات النظامية. حيث يتضمن التقرير تفاصيل عن أداء اللجنة، واختصاصاتها، والمهام المنوطة بها، بالإضافة إلى توصيات اللجنة ورأيها بشأن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، والمالية، وإدارة المخاطر في الشركة.





## حضور اجتماعات لجنة المراجعة خلال عام 2025م

عقدت لجنة المراجعة خمسة اجتماعات خلال عام 2025، وذلك لمناقشة وتقييم القوائم والتقارير المالية الربع سنوية والسنوية المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية.

المجموع	تاريخ ومواعيد انعقاد الاجتماعات					الأسم
	الاجتماع الخامس	الاجتماع الرابع	الاجتماع الثالث	الاجتماع الثاني	الاجتماع الاول	
	24 ديسمبر 2025	3 نوفمبر 2025	31 يوليو 2025	5 مايو 2025	17 فبراير 2025	
5/5	✓	✓	✓	✓	✓	عيد بن فالح الشمري (رئيس لجنة المراجعة)
2/5	-	-	-	✓	✓	*أحمد بن زكي الفريح (عضو لجنة المراجعة)
5/5	✓	✓	✓	✓	✓	محمد عبدالمحسن القرينيس (عضو لجنة المراجعة)
3/5	✓	✓	✓	-	-	**خالد بن محمد الصليح (عضو لجنة المراجعة)

\*انتهت عضويته بتاريخ 2025/05/24

\*\*انضم للجنة بتاريخ 2025/05/25





## أداء لجنة المراجعة للسنة المالية 2025م

### 1 التقارير المالية

قامت اللجنة بمراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المعتمدة.

كما ناقشت اللجنة مع الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي النتائج المالية، واطلعت على التقديرات المحاسبية الهامة ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المعتمدة، وتابعت أثر أي تغييرات في السياسات المحاسبية. وعملت اللجنة على تقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد التقارير المالية من خلال مراجعتها وإطلاعها على ما يُعرض عليها من إدارات الشركة والمراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة تقارير المراجع الخارجي وتوصياته، وتابعت تنفيذ الملاحظات الواردة منه، وتأكدت من استقلاليته. ولم ترصد اللجنة أي ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية.

### 2 المراجعة الداخلية

قامت لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية بما يتوافق مع المتطلبات النظامية، حيث اعتمدت خطة المراجعة الداخلية السنوية المبينة على تقييم المخاطر، وتابعت تنفيذها بشكل دوري.

وطلعت اللجنة على تقارير المراجعة الداخلية وناقشت الملاحظات الجوهرية مع الإدارة التنفيذية، كما تابعت إجراءات التصحيح والتأكد من تنفيذ التوصيات ضمن إطار زمني محدد مع تفعيل آلية للمتابعة للتأكد من الالتزام بالخطة الزمنية لأعمال المراجعة وأعمال تنفيذ التوصيات ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية. وحرصت اللجنة على تقييم كفاءة وفعالية إدارة المراجعة الداخلية، بما في ذلك التحقق من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية. وكذلك وضع خطط لتطوير الكوادر الوطنية في الإدارة لضمان تطوير الإدارة وموظفيها. كما راجعت مدى كفاية أنظمة الرقابة

ولم ترصد اللجنة أي قصور جوهرية في أعمال المراجعة الداخلية يؤثر على سلامة نظام الرقابة الداخلية، وأكدت على استمرار تعزيز بيئة الرقابة والالتزام بأفضل الممارسات المهنية.

### 3 المراجع الخارجي

قامت لجنة المراجعة خلال عام 2025 بدورها بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم بعد التأكد من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم، كما قامت بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات.

وطلعت اللجنة على خطة عمل المراجع الخارجي ونطاق المراجعة، وناقشت معه النتائج والتقارير الدورية، بما في ذلك ملاحظاته على القوائم المالية ومرياته حيالها إن وجدت ومتابعة ما اتخذ بشأنها. كما عقدت اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بحضور وبدون حضور الإدارة التنفيذية لتعزيز الشفافية.

وتابعت اللجنة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجع الخارجي، وتأكدت من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

ولم تلاحظ اللجنة أي مسائل جوهرية تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي أو على عدالة القوائم المالية، وأوصت باستمرار التعامل معه نظراً لكفاءته وجودة أدائه.





## رأى لجنة المراجعة

استناداً إلى التقارير الربعية والسنوية المقدمة من إدارة الشركة والمراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية، لم يلفت انتباه لجنة المراجعة وجود أي مؤشرات على ضعف الأنظمة المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية. وتُشيد اللجنة بالجهود المستمرة من إدارة المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات الخارجي، وإدارة الشركة في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية، وتشجع على الاستمرار في تحسين هذه الرقابة للحفاظ على إدارة مالية سليمة وحوكمة فعّالة. ومن المهم ملاحظة أنه بغض النظر عن سلامة تصميم نظام الرقابة أو فعاليته، لا يمكن لأي نظام رقابة داخلية أن يقدم ضماناً مطلقاً بشأن دقته أو موثوقيته.

ختاماً، فإن توصيات وقرارات لجنة المراجعة تتوافق بشكل كامل مع تلك الصادرة عن مجلس الإدارة، ولم يتم ملاحظة أي حالات تباين أو تضارب.

السيد/عبد بن فالح الشامري

رئيس لجنة المراجعة

